

Distr.: General  
4 May 2012  
Arabic  
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الغاز الطبيعي كمحرك للنمو

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

## الغاز الطبيعي كمحرك للنمو

- ١- نظم الحدث الخاص بشأن الغاز الطبيعي كمحرك للنمو، لمتابعة مؤتمر الأونكتاد الخامس عشر للتجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، في برازافيل في الكونغو في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وناقش قضايا متصلة بتحقيق قيمة مضافة لموارد الطاقة والحصول على الطاقة، في سياق إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع. وشملت المداولات أيضاً تدابير السياسة العامة اللازمة للتصدي للفقير في الطاقة وتعزيز الإطار الخاص بتحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بها في الاقتصادات المحلية.
- ٢- وحضر حفل الافتتاح السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في قطر؛ والسيد بيير أوبا، وزير المناجم في الكونغو؛ والسيد فوماكوي غادو، وزير البترول والطاقة في النيجر؛ والسيد محمد بن تشامباس، الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وشارك ستة وزراء من قطاعي الطاقة والتعدين في غامبيا وغينيا وقطر والكونغو ومدغشقر والنيجر، ورئيس وزراء سابق في غينيا، وممثل عن صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط في الجلسة الموجهة إلى السياسة العامة، التي ناقشت الفقر في الطاقة وتحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بها. كما شارك في المداولات المتعلقة بتحديات تحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بها مسؤولون من بلدان نامية، منها الجزائر وغينيا الاستوائية وموزامبيق، إلى جانب خبراء من قطاع الصناعة والقطاع المالي (شركة قطر للبترول، وشركة توتال، والمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير، والتعاونية الدولية للإنعاش والاستشارات، وشركة سوناغار، وشركة أواندو).

## أولاً - القضايا الرئيسية

- ٣- شملت القضايا الرئيسية التي سُلط الضوء عليها في الحدث الخاص ما يلي:
- ٤- إن حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمية آخذة في النمو بسبب كفاءة وتعدد استخداماته وضعف انبعاث الكربون الناتجة منه مقارنة مع غيره من أنواع الوقود الأحفوري. بيد أن القيود الصارمة على الانبعاثات ستحد من دوره في الأمد الطويل، ما لم تطوّر تكنولوجيا احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، لتزيد من قدرته التنافسية مقارنة مع البدائل الأخرى منخفضة الكربون. وألقى المتحدثون الضوء على التوزيع الجغرافي الواسع لاحتياطيات الغاز وإمكانية توفير فرص الحصول على الطاقة.

- ٥- وشدد عدة مشاركين على استخدام الغاز الطبيعي في المساعدة على تحسين الأداء البيئي، باعتباره السبيل الأصح من الناحية العملية للحد من الانبعاثات. ويسبب الاستخدام المفرط للكثلة الأحيائية في العديد من البلدان النامية مخاطر كبيرة على صحة الإنسان والبيئة.
- ٦- وتعاني بلدان غنية بموارد الطاقة مستويات عالية من الفقر والتخلف. ولهذا، لا بد من رؤية واضحة لتنمية هذه الموارد.
- ٧- وينبغي إيقاف إشعال الغاز وبدء مشاريع إضفاء الصفة النقدية عليه في البلدان التي يُهدر فيها المورد. ومن المهم زيادة الاستثمار في القطاع، بما في ذلك الاستثمار في تطوير البنية الأساسية، لزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة. ويتطلب التصدي للفقر في الطاقة في المناطق الريفية دراسة الطريقة التي يمكن أن تصبح بها خدمات الطاقة في المتناول. وينبغي ألا تركز تنمية الطاقة على مستوى الاقتصاد الكلي فقط بل ينبغي أن تشمل أيضاً مستوى القواعد الشعبية.
- ٨- وشدد أحد المتحدثين على ضرورة الحوار، القائم على الثقة والشفافية، بين منتجي الغاز ومستهلكيه، لكي يتسنى تحديد سعر عادل للغاز الطبيعي من شأنه أن يساهم في تنمية موارد الغاز وأمن الطاقة.
- ٩- وتشمل التحديات التي يواجهها أصحاب الموارد في تنمية موارد الطاقة تقلبات الأسعار والتزاعاات والاعتماد المفرط على المهارات الأجنبية وقلة التمويل. وقد أدرجت عدة بلدان سياسة المحتوى المحلي بغية كسر عزلة الأنشطة الناتجة عن استغلال موارد الطاقة، بحيث يتسنى الاحتفاظ بالقيمة المضافة في الاقتصادات المحلية.
- ١٠- ويشكل جذب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأجنبية إلى البلد المضيف لإقامة شركات مع أصحاب المشاريع المحليين، حتى يتسنى تقاسم الدراية العملية لهذه المشاريع، سبيلاً ابتكارياً لنقل التكنولوجيا إلى أصحاب المشاريع المحليين. وأحد السبل الأخرى لنقل التكنولوجيا هو نقلها عن طريق مراكز البحث التي تشترك في إدارتها شركات أجنبية ومحلية.
- ١١- ويجرى تطوير مهارات الموظفين المحليين في بعض البلدان المنتجة من خلال رعاية شركات النفط لبرامج التعليم العالي. كما يمكن تحقيق نقل التكنولوجيا إلى أصحاب المشاريع المحليين، وتطوير المهارات من خلال ترتيبات تعاقدية جيدة بين البلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب.
- ١٢- وإن الإدارة الجيدة للبيانات مهمة لجذب الاستثمارات إلى القطاع، والتخطيط وتحقيق القيمة المضافة للموارد الطبيعية. ولا غنى في هذا الصدد، عن تقديم الدعم لتطوير نظام الأونكتاد الخاص بتبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية، وهو نظام صُمم لتوفير وسيلة تسهل الحصول على معلومات موثوقة عن سلسلة قيم قطاع المعادن، باستخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. وقد شُجِع الأونكتاد على توحيد القوى مع مؤسسات مثل الاتحاد الأفريقي لمواصلة تطوير هذا النظام الخاص بتبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية.

## ثانياً - التوصيات

- ١٣ - قدمت التوصيات التالية في الحدث الخاص:
- ١٤ - ينبغي للأونكتاد تعزيز مبادرة تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية لكي يستطيع مساعدة البلدان النامية في تحقيق الإدارة المثلى لمواردها الطبيعية.
- ١٥ - وينبغي للأونكتاد قيادة مجموعة معنية بالتعدين في إطار آلية التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة، بالاعتماد على تجربته في مجال إدارة سلاسل قيم السلع المعدنية والاستثمار.
- ١٦ - وينبغي وضع رؤى للطاقة على المستوى الإقليمي تمنح الأولوية لوضع برامج لإضفاء القيمة النقدية على الغاز، وزيادة مصادر الطاقة منخفضة الكربون، وتعزيز فرص الحصول على الطاقة لصالح الفقراء في المناطق الحضرية والريفية، لا سيما النساء اللاتي يقمن بالدور الرئيسي في الأنشطة المنزلية.
- ١٧ - وينبغي دراسة آليات لوضع خطة دولية يُحدد فيها بشكل واضح وصول الغاز إلى المناطق المحتاجة إلى الطاقة. وسيساعد هذا في وضع استراتيجيات من أجل التصدي للفقير في الطاقة.
- ١٨ - وينبغي للأونكتاد أن يضع مجموعة أدوات تمكن أصحاب المصلحة المتعددين من قياس ورصد المحتوى المحلي، وتشمل تدابير السياسة العامة المتعلقة بالتصدي للتحديات التي تواجهها الصناعات الاستخراجية.
- ١٩ - وينبغي تطوير الهياكل الرامية إلى تسريع وتيرة البحث والتطوير لأغراض الابتكار وتحسين التكنولوجيا في قطاع الطاقة.
- ٢٠ - وينبغي تشجيع الاستثمارات المشتركة والعابرة للحدود في البنى الأساسية من أجل تطوير القطاع الاستخراجي بفعالية من حيث التكلفة.
- ٢١ - وينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في تنفيذ التوصية السالفة الذكر. كما تُحث البلدان التي بلغت فيها الصناعات مراحل متقدمة على تقاسم خبرتها، مع غيرها من البلدان النامية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية.